تقييم
حالة

المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

سياسات مجلس القيادة الرئاسي
تجاه التعيين في المواقع القيادية العليا في الدولة

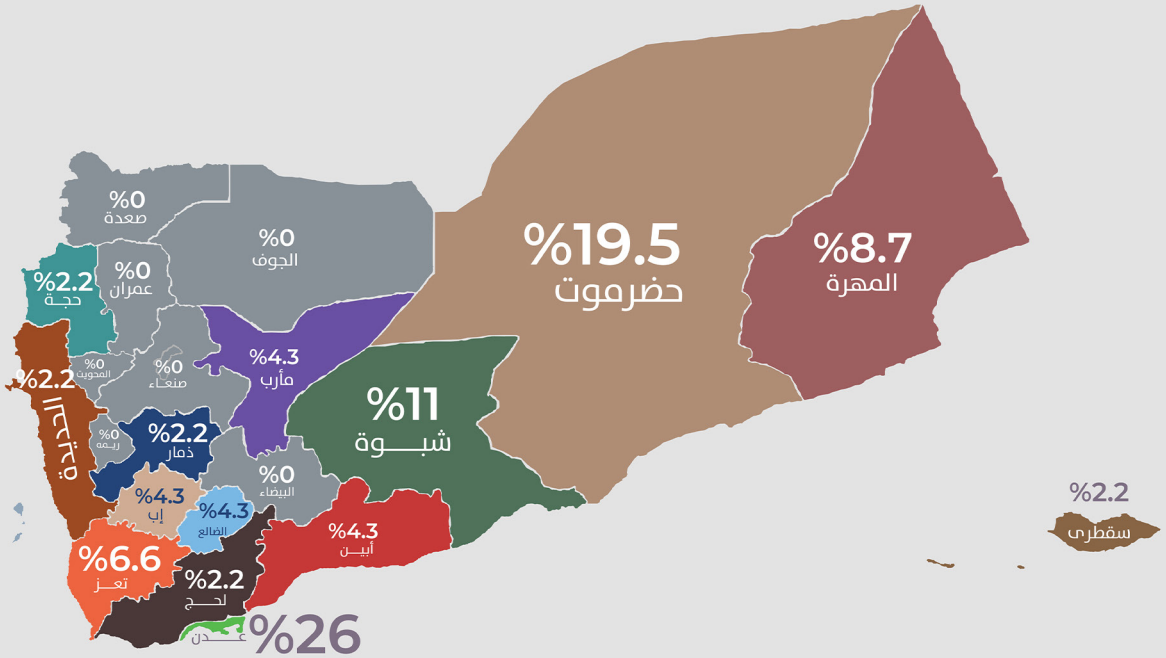

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

مؤسسة بحثية، تهتم بدراسة الشأن اليمني، والمؤثرات الإقليمية والدولية عليه، من خلال قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف القادم، بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

الجمهورية اليمنية – محافظة تعز - +967715605560
تركيا - إسطنبول - برج إسطنبول - +905318883336
WWW.MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

سياسات مجلس القيادة الرئاسي
تجـــاه التعييـــن في المواقــع
القيـــادية العليـــا في الدولة

تقييـــم حالـــة

د. ناصر محمد علي الطويل

ديسمبر - 2022 م

جميع الحقوق محفوظة

المحتويات

مقدمة	5
اختيـــار قيـادة هيئة التشاور والمصالحة	6
تعيين مدير مكتب رئاسة الجمهورية	10
جدل حول تعيينات في مواقع ثانوية	11
تعيين النائب العام	11
تعيين اللجنة العسكرية	12
تعيين وزراء جدد	13
تعيين محافظين	16
التعيين في السلطة القضائية	19
تعيين في مجلس الشورى	26
الاستنتاجات العامة	33
توصيات لصناع السياسات	35

مقدمة:

تعدُّ مهمة إعادة بناء جهاز الدولة الإداري مِن المهام الرئيسة التي تقع على عاتق «مجلس القيادة الرئاسي»، وذلك لجهة بناء جسم سياسي واحد للسلطة الشرعية، يقوم بالمهام التقليدية للدولة، في المناطق الواقعة تحت سيطرته، وينهض بمسئوليات العمل العسكري لإنهاء الانقلاب، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وفرض سلطتها في مختلف مناطق الجمهورية.

وبعد مضي ما يقرب مِن ثمانية أشهر على تشكيل المجلس، وممارسته لمهامه صار مِن المناسب تقييم سياساته وطريقة تعاطيه مع مختلف الملفات، ومِنها ملف التعيين في المواقع القيادية العليا في الدولة، نظرًا لما يحظى به هذا الملف مِن أهمية، لأن قرارات التعيينات التي يتخذها المجلس قد تثير خلافات داخل المجلس، وبين المكونات المنضوية فيه، وبالتالي تؤثر على تماسكه وأداءه لمهامه، وغالبًا ما تكون محل رصد ومتابعة مِن القوى السياسية والشعبية، ومِن قبل الرأي العام والنشطاء في تطبيقات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام.

وغايات هذه الورقة هي الإحاطة بسياسات المجلس تجاه هذا الملف، وتقييمها، مِن خلال رصد قرارات التعيين المعلنة، بحسب التسلسل الزمني لها، وعرض السياق الذي تمت فيه، وتحليلها وفقًا للمؤشرات الجغرافية والسياسية وغيرها، بما يمُكِّن مِن تقييم مدى مراعاتها لمبدأ الشراكة الوطنية الذي قام عليه المجلس، ومثل أحد ذرائع تشكيله، وغايات نقل السلطة إليه.

اختيـــار قيـــادة هيئة التشـاور والمصالحة:

كان أوَّل قرار مرتبط بالتعيين في المواقع القيادية هو اختيار قيادة لـهيئة التشاور والمصالحة، وهي هيئة مساعدة للمجلس تهدف -وفق إعلان تشكيل مجلس القيادة الرئاسي- إلى تجميع مختلف المكونات، لدعم ومساندة مجلس القيادة الرئاسي، والعمل على توحيد وجمع القوى الوطنية، بما يعزِّز جهود المجلس[1]، وفي 12 أبريل 2022م، جرى اختيار خمسة أشخاص لقيادة الهيئة، كما هو موضَّح في الجدول التالي.

جدول رقم (1): يوضِّح أعضاء رئاسة هيئة التشاور والمصالحة:

م	الاسم	العمر	الخبرة السابقة	الانتماء	الموقع
1	**أكرم نصيب العامري**	38	قاض، الأمين العام المساعد لمـؤتمر حضـــرموت الجامع	مؤتمر حضرموت الجامع	عضوا
2	**جميلة علي رجاء**	57	عملت في عدد من الوزارات والسلك الدبلـــــوماسي	المؤتمر الشعبي العـام	عضوا
3	**صخر الوجيه**	60	وزيـــر المالية السابق، عضو مجلس النواب، رئيس منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد	المؤتمر الشعبي العـام	عضوا
4	**عبدالملك المخلافي**	63	نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السابق، مستشار رئيس الجمهورية	التنظيم الوحدوي الناصر	عضوا
5	**محمد الغيثي**	33	درس في الإمارات، وحصل فيها على بكالـــوريوس في العلوم السياسية رئيس الإدارة العامة للشئون الخارجية في المجلـس الانتقـــالي الجنـوبي	المجلـس الانتقالي	رئيسا

1. انظر: صدور إعلان رئاسي بنقل السلطة وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي، وكالة الأنباء اليمنية - سبأ)، 2022/11/27، على الرابط:

HTTPS://WWW.SABANEW.NET/STORY/AR/853336

وقد أثار قرار الاختيار جدلًا بين نشطاء وسائل التَّواصل الاجتماعي مِن زاويتين:

1- الأولى: وهي طريقة اختيار قيادة الهيئة، فقد تمَّت بالتوافق، فيما ينصُّ قرار نقل السلطة على أن تتم بالانتخاب.

2- الثانية: اختيار «محمد الغيثي» لرئاسة هذه الهيئة، وقد كان هذا الاختيار محلَّ استغراب، إذ هو شاب في الثلاثينات مِن عمره، في ظلِّ وجود شخصيات أكبر سنًا، وتمتلك خبرة إدارية كبيرة، فقد تولى بعضهم مناصب سياسية مرموقة. وعلى الأرجح أن انتماءه لـ(المجلس الانتقالي) الجنوبي، ونشاطه فيه، وقربه مِن الإمارات العربية المتحدة، هو ما يقف خلف اختياره لرئاسة الهيئة، فعلى نحو ما هو مذكور في الجدول أعلاه فقد كان يشغل رئيس الإدارة العامة للشئون الخارجية في المجلس الانتقالي. ومع هذا تشير مصادر خاصة إلى أنه أظهر كفاءة وفاعلية في إدارة الهيئة.

وحيث أنَّ دور قيادة «هيئة التشاور والمصالحة» هو التوفيق بين الآراء يفترض فيها تمثيل الأطراف الرئيسة، المنضوية في «مجلس القيادة الرئاسي»، غير أنَّ هذا ما لم يتم، فقد استبعد حزب «التجمع اليمني للإصلاح» والتيار الذي يمثِّله -وهو تيار واسع- مِن التمثيل في قيادة الهيئة، مع ملاحظة أنَّ هذه القيادة هي التي ستقوم بمعظم مهام هيئة التشاور والمصالحة، وتكاد الهيئة تُختصر فيها.

شكل رقم (1) يوضّح:

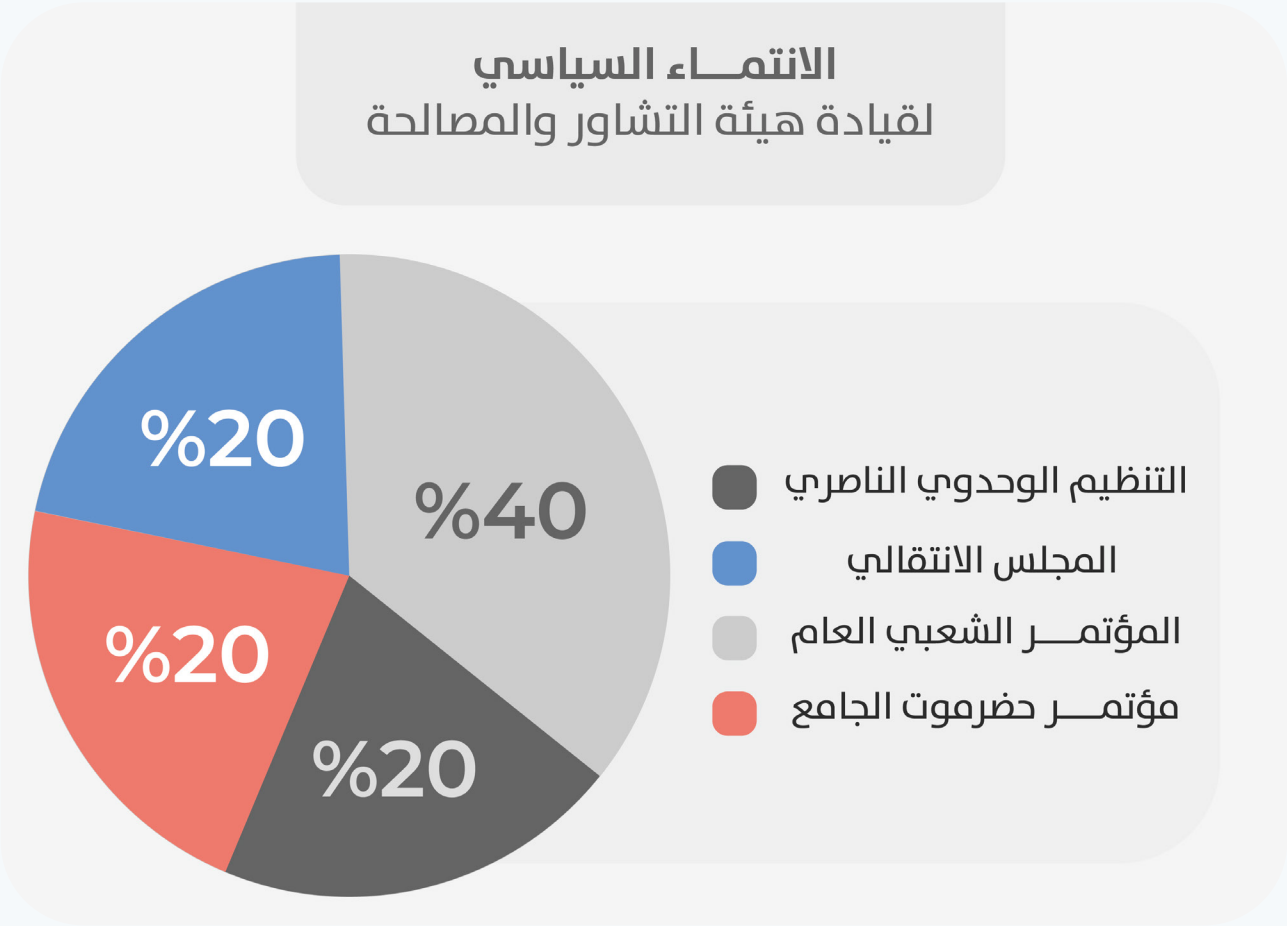

ومِن الشكل أعلاه يتضح أنَّ أعضاء الهيئة يتوزعون بحسب الانتماء السياسي على النحو التالي:

20% التنظيم الوحدوي الناصري.

20% المجلس الانتقالي.

40% المؤتمر الشعبي العام.

20% مؤتمر حضرموت الجامع.

وبخلاف ذلك جاء تشكيل قيادة الهيئة مراعيًا الجنس، فقد كان التمثيل متوازنًا إلى حدٍّ ما في هذا الجانب، كما يوضّحه الشكل التالي.

شكل رقم (2) يوضّح:

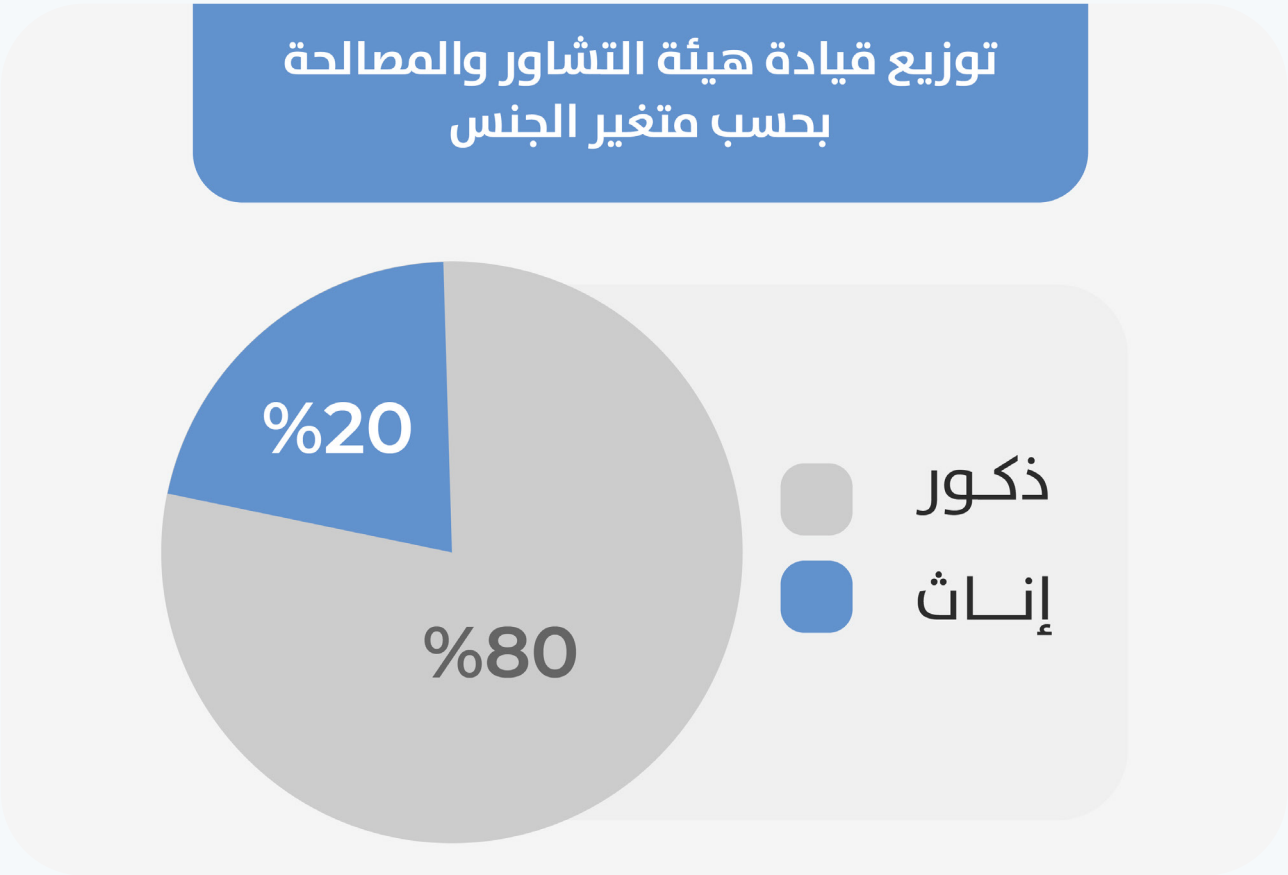

ومِن الشكل يتضح توزع النسب حسب الجنس على النحو التالي:

80% للذكور.

20% للإنـاث.

تعيين مدير مكتب رئاسة الجمهورية

بتعيين الدكتور يحيى الشعيبي، مديرًا لمكتب رئاسة الجمهورية، وهو أحد الشخصيات التي أمضت جانبًا كبيرًا مِن حياتها في العمل الإداري والسياسي، أثناء حكم الرئيس الأسبق، علي عبدالله صالح، وهو ينتمي سياسيًّا إلى «المؤتمر الشعبي العام» وجغرافيًا إلى المحافظات الجنوبية.

من هو يحيى الشعيبي؟

- مواليد لحج عام 1952م
- تولَّى عددًا من الحقائب الوزارية خلال الفترة: (1997م- 2003م)
- عُيِّن محافظًا لمحافظة عدن (2003م)
- عُيِّن أمينًا للعاصمة صنعاء (2007م)
- عُيِّن سفيرًا لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية (2016م)
- كان يُحسب على التيار الناصري، ونشط في حزب المؤتمر الشعبي العام

وصدر قرار غير مُعلن بتعيين اللواء صالح المقالح مديرًا لمكتب رئيس مجلس القيادة، وكانت مصادر إعلامية قد تكهَّنت بتعيينه مديرًا لمكتب رئاسة الجمهورية قبل أن يتم تعيين د. يحيى الشعيبي، فيما أشارت مصادر أخرى إلى أنَّه يقوم بدور أكبر مِن المنصب الذي جرى تعيينه فيه، وأنَّه أضحى المدير الفعلي لمكتب رئاسة الجمهورية، مع العلم أنَّه كان يشغل في السَّابق منصب وكيل لجهاز الأمن القومي.

جدل حول تعيينات في مواقع ثانوية:

ثار الكثير مِن الجدل حول تعيينات في عدد من الدوائر برئاسة الجمهورية، فقد أصدر الدكتور يحيى الشعيبي -مدير مكتب رئاسة الجمهورية- قرارات تعيين عدد مِن الأفراد في دوائر رئاسة الجمهورية؛ وهي دوائر كانت شاغرة، فقد رفض الرئيس «عبدربه منصور هادي»، المنقولة صلاحياته، التعيين فيها، عندما كان في العاصمة السعودية (الرياض).

وقد كانت معظم الاعتراضات مِن النشطاء المحسوبين على «المجلس الانتقالي» الجنوبي. وكان سبب الاعتراض الادِّعاء بأنَّ تلك القرارات لم تبن على توافق، وأنَّ بعض الأشخاص المعيَّنين، كما هو حال عدنان الصنوني -الذي عُيِّن رئيسًا للدائرة الإعلامية وسكرتيرًا إعلاميًّا لرئيس مجلس القيادة، كان خلال الفترة السابقة في العاصمة صنعاء، ولم يكن له موقف مناهض لجماعة الحوثي.

تعيين النائب العام:

بتاريخ 25 مايو 2022م، أصدر رئيس «مجلس القيادة الرئاسي» قرارًا قضى بتعيين قاهر مصطفى علي نائبًا عامًّا في الجمهورية اليمنية، خلفًا للدكتور أحمد الموساي، الذي جرى تعيينه في عهد الرئيس المنقولة صلاحياته "هادي"، ولم يسمح له «المجلس الانتقالي» الجنوبي بممارسة عمله في عدن. وقد كان تعيينه سببًا في تبنِّي ما يُسمَّى بنادي قضاة الجنوب لإضراب وإغلاق المحاكم، في عدن وعدد مِن المحافظات الجنوبية، بحجَّة أنَّه جرى تعيينه مِن خارج الكادر القضائي، وقد

امتدَّ الأمر إلى تجاهل قرار تعيين الرئيس «هادي» عند الاستلام والتسليم، فقد جرت تلك العملية بين النائب العام المعُين، قاهر مصطفى علي، وبين النائب السابق على أحمد الأعوش، وليس مع الدكتور أحمد الموساي، كما دار الجدل -بشكل أكثر- حول تعيين محمد المقبلي رئيسًا لدائرة الشباب، و«المقبلي» مِن شباب الثورة، وغالبًا ما كانت آراءه مثارًا للجدل، خاصَّة بعد نشاطه في إطار ما عُرِف بتيَّار «الأقيال»؛ وهو تيَّار يدعو إلى ما يُسمِّيه «القومية اليمنية». وكان سبب الاعتراض على تعيينه مواقفه السابقة التي تنتقد «التحالف العربي» و «المجلس الانتقالي».

تعيين اللجنة العسكرية:

في 30 مايو 2022م، أقرَّ «مجلس القيادة الرئاسي» تشكيل لجنة عسكرية وأمنية، مكوَّنة مِن (61) عضوًا، برئاسة اللواء الركن هيثم قاسم طاهر، واللواء الركن طاهر علي العقيلي نائبًا، والعميد ركن حسين الهيال عضوًا مقرِّرًا؛ كما وافق المجلس على تشكيل لجنه لتقييم وإعادة هيكله الأجهزة الاستخباراتية[2]، مهمَّتها إعادة هيكلة القوات المسلحة والأمن، بموجب المادة رقم (5) لإعلان نقل السلطة[3].

2. مجلس القيادة الرئاسي يقر تشكيل اللجنة الأمنية والعسكرية، موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، في: 2022/11/27، متوفر على الرابط التالي:
HTTPS://SHORTEST.LINK/3DBM

3. تنص هذه المادة على «تشكيل لجنة أمنية وعسكرية مشتركة، لتحقيق الأمن والاستقرار، من خلال اعتماد السياسات التي من شأنها منع حدوث أي مواجهات مسلحة في كافة أنحاء الجمهورية، وتهيئة الظروف واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق تكامل القوات تحت هيكل قيادة وطنية موحدة في إطار سيادة القانون، وإنهاء الانقسام في القوات المسلحة ومعالجة أسبابه، وإنهاء جميع النزاعات المسلحة، ووضع عقيدة وطنية لمنتسبي الجيش، والأجهزة الأمنية، وأي مهام يراها المجلس لتعزيز الاستقرار والأمن».

وحيث أنَّ هذه اللجنة تضطلع بمهام فنية مؤقتة، ولا تعني بحال تعيينها في مواقع قيادية دائمة في الدولة، فإنَّنا لن نتوقف عندها كثيرًا.

تعيين وزراء جدد:

رغم التَّكهُّنات بأنَّ «مجلس القيادة الرئاسي»، منذ الأيام الأولى لتشكيله، سيقوم بتغيير حكومي إلَّا أنَّ المجلس تأنَّى في اتِّخاذ قرار في ذلك. لكن وبتاريخ 20 أبريل صدر قرار جمهوري بتعيين أحمد حامد لملس وزير دولة وعضوًا في مجلس الوزراء، وذلك إلى جانب منصبه كمحافظ لمحافظة عدن؛ وذلك فيما يبدو لضمان التنسيق بين جهود الحكومة وجهود المحافظ لتوفير الخدمات لمدينة عدن.

وقد جرى أوَّل تعديل حكومي في عهد المجلس، بتاريخ 28 يوليو، وقد شمل أربع وزارات هي: الدفاع، والنفط والمعادن، والكهرباء والطاقة، والأشغال العامة والطرق.

جدول رقم (2): يوضّح الخصائص الرئيسة للوزراء الذين تم تعيينهم:

م	الاسم	الوزارة	المحافظات الجنوبية/ الشمالية	الانتماء السياسي	الموقع الذي كان يشغله
1	**أحمد حامد لملس**	وزير دولة ومحافظ عدن	الجنوبية	الانتقالي	محافظ عدن
2	**سالم محمد العبودي الحريزي**	وزير الأشغال	الجنوبية	المؤتمر	وكيل محافظة المهرة للشئون الفنية
3	**سعيد سليمان الشماسي**	وزير النفط	الجنوبية	الانتقالي	نائب وزير النفط
4	**مانع صالح بن يمين**	وزير الكهرباء والطاقة	الجنوبية	الانتقالي	وزارة الأشغال
5	**محسن محمد الداعري**	وزير الدفاع	الجنوبية	توافق	مساعد العمليات المشتركة بالقوات المسلحة

مِن الجدول أعلاه، يتضح أنَّ جميع الوزراء الذين عُيِّنوا في الحكومة ينتمون إلى المحافظات الجنوبية، وأنَّ ثلاثة مِنهم محسوبون على «المجلس الانتقالي»، فيما الوزير الثالث محسوب على حزب «المؤتمر الشعبي العام»، أمَّا وزير الدفاع فقد جرى التوافق عليه، فمع كونه ينتمي الى محافظة الضَّالع، إلَّا أنَّه ظلَّ يشغل موقعًا قياديًّا في الجيش الوطني، وله موقف مناهض لجماعة الحوثي.

4. يجد الباحث صعوبة في التصنيف السياسي لبعض الشخصيات نظرًا لتبدُّل الانتماءات المعُلنة، فـ«سالم الحريزي» كان ناشطًا في حزب «المؤتمر الشعبي العام»، ورئيسا لدائرة الشباب فيه، بمحافظة المهرة، وفي الآونة الأخيرة غدا أكثر قُربا مِن «المجلس الانتقالي» الجنوبي.

شكل رقم (3) يوضح:

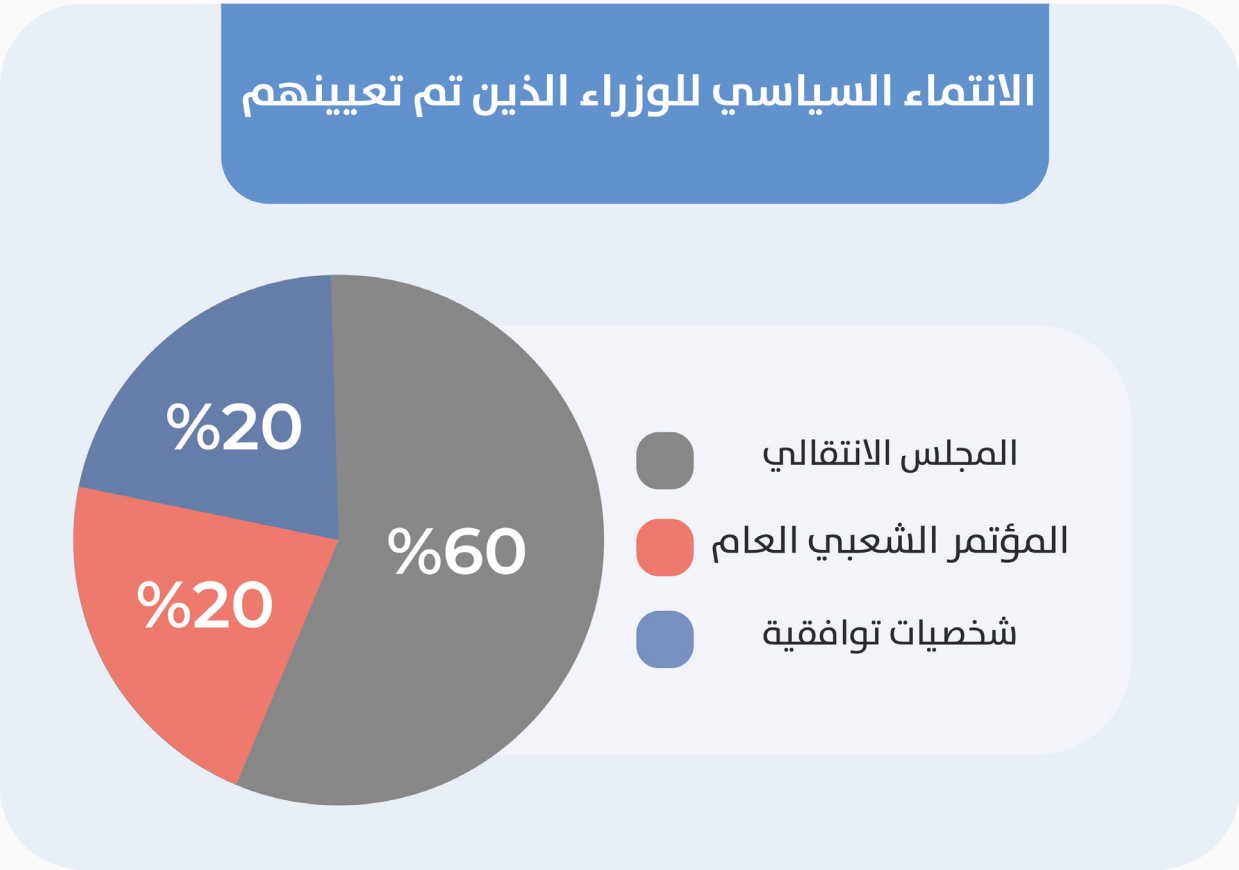

مِن الشكل أعلاه يتضح التالي:

60% للمجلس الانتقالي.
20% المؤتمر الشعبي العام.
20% شخصيات توافقية.

وكان مِن المتوقع أن يشمل التعديل منصب وزير الداخلية، غير أنَّ عدم التوافق على البديل أجَّل التعديل -فيما يبدو. والجدير بالقول أنَّ تشكيل الحكومة الأخير قائم على أساس المناصفة بين المحافظات الجنوبية والشرقية مِن جهة، وبقية محافظات الجمهورية مِن جهة أخرى؛ ونفس الأمر بالنسبة للوزارات السيادية (الدفاع، الداخلية، المالية، الإعلام).

ومع هذا كان لافتًا اقتصار التعيين على الوزارات التي مِن نصيب المحافظات الجنوبية فقط، مع الإبقاء على الوزارات التي كان يفترض أن يجرى التَّعيين فيها مِن بقية المحافظات.

وصدر -في ذات اليوم- قرار جمهوري بتعيين الفريق محمد المقدشي -وزير الدفاع السابق- مستشارًا لرئيس مجلس القيادة.

تعيين محافظين:

في السياق ذاته، صدر قرار جمهوري، يوم الأحد، الموافق 31 يوليو، قضى بتعيين مبخوت بن مبارك يسلم بن ماضي محافظًا لمحافظة حضرموت، خلفًا لفرج البحسني الذي عُيِّن عضوًا في «مجلس القيادة الرئاسي»؛ كما صدر قرار رئاسي بتعيين رئيس «المجلس الانتقالي» الجنوبي في سقطرى «رأفت علي إبراهيم الثقلي» محافظًا لمحافظة أرخبيل سقطرى. وبتاريخ 10 أكتوبر، صدر قرار رئيس مجلس القيادة بتعيين العميد حسين العجي علي العواضي محافظًا لمحافظة الجوف.

مبخوت بن ماضي
محافظًا لمحافظة حضرموت

حسين العواضي
محافظًا لمحـافظة الجوف

رأفت علي الثقلي
محافظًا لمحـافظة أرخبيل سقطرى

وإذا كان مِن الطبيعي أن ينتمي المحافظان اللَّذان جرى تعيينهما إلى المحافظات الجنوبية، إلَّا أنَّ الموضوع الأهم هو انتماءهم السياسي، وفي هذه الحالة ينتمي المحافظون الذين جرى تعيينهم إلى حزب «المؤتمر الشعبي العام» و«المجلس الانتقالي» الجنوبي، و«الحزب الاشتراكي اليمني».

شكل رقم (4) يوضّح:

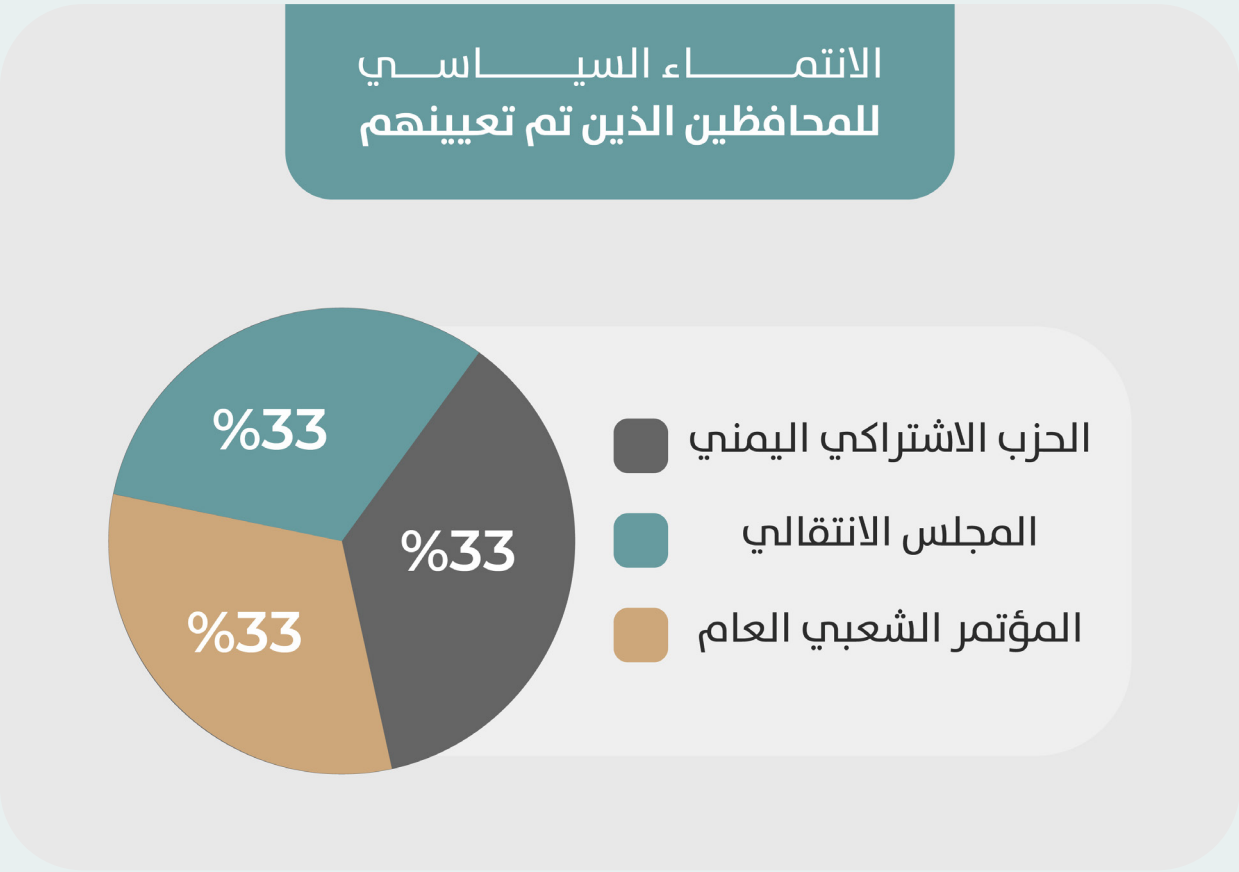

مِن الشكل أعلاه يتضح التالي:

33% للحزب الاشتراكي اليمني.
33% للمجلس الانتقالي.
33% للمؤتمر الشعبي العام.

وقد جاء تعيين محافظ حضرموت في سياق طبيعي، باستثناء أنَّه فُهِم على أنَّه تحجيم لدور فرج البحسني، والذي جرى إقصاءه أيضًا مِن قيادة المنطقة العسكرية الثانية، وهو ما تسبَّب في حدوث توتُّر غير مُعلن بينه وبين رئيس «مجلس القيادة الرئاسي»؛ وفُهم كذلك على أنَّه إقصاء لحزب «الإصلاح» خاصَّة إذا ما نُظِر إليه مع بقية القرارات التي جرى اتِّخاذها.

وقد كان «الثقلي» رأس حربة في الأحداث التي قام بها «المجلس الانتقالي» الجنوبي لإخراج محافظ سقطرى السابق، رمزي محروس، مِن جزيرة سقطرى بالقوة، وقد تسبب تعيينه في حدوث استقطاب حاد في الجزيرة، وفُهِم قرار تعيين «الثقيلي» على أنَّه انتصار لطرف ضدَّ آخر. ووفقًا لمصادر مطَّلعة، فقد تسبَّب تعيين محافظي حضرموت وسقطرى في خلاف داخل مجلس القيادة؛ ووفقًا لمصادر خاصَّة فقد تقدَّم عضو مجلس القيادة الشَّيخ سلطان العرادة بمبادرة لتجاوز الخلاف والتوفيق بين الآراء. تضمَّنت المبادرة أن يتلازم تعيين «بن ماضي» و«الثقلي» بتعيين نائب لكلٍّ مِنهما يكون على توافق مع حزب «الإصلاح»، حتَّى لا يظهر الأمر وكأنَّه تصفية لطرف بذاته، إلَّا أنَّ «العليمي» أصدر قرار تعيين المحافظين فقط، ولم يستتبعه بقرار تعيين نائبي المحافظتين، وهو ما مثَّل إحراجًا كبيرًا للعرادة وإخلالًا بما كان قد جرى التوافق عليه، وتسبَّب في توتُّر علاقته برئيس مجلس القيادة.

ذات الأمر بالنِّسبة لتعيين «العواضي» محافظًا للجوف، حيث تسبَّب في ردَّة فعل لكن مِن زاوية مختلفة، فقد جاء القرار في سياق أزمة منع السلطات السعودية لمحافظ الجوف السابق، أمين العُكيمي، مِن السفر خارج أراضيها، وهو ما تسبَّب في حدوث خلاف داخل مؤسسات حزب «الإصلاح»، فقد تداول نشطاء في وسائل التواصل الاجتماعي بيانًا نسب إلى المكتب التنفيذي للحزب، في محافظة الجوف، رفض قرار «مجلس القيادة الرئاسي» لإقالة «العُكيمي»، وقيل إنَّ الأمانة العامة للحزب رفضت هذا البيان، ومنعت تداوله، وأكثر مِن ذلك فقد تسبَّب في تداعي قبائل مِن محافظة الجوف إلى ما يُعرف بـ«المطارح»، وهو مكان تُنصب فيه خيام لاعتصام احتجاجي؛ وقد استمرَّ الاعتصام الذي تداعت له قبيلة «دهم»، وتضامنت معها قبائل «بكيل»، إلى أن تدخَّلت وساطة قبلية، دفع بها رئيس هيئة الأركان، لرفعها الاعتصام مقابل وعود بموافقة السلطات السعودية على عودة «العكيمي» إلى اليمن[4].

التعيين في السلطة القضائية:

أصدر رئيس «مجلس القيادة الرئاسي»، يوم الخميس، الموافق 3 أغسطس، عددًا مِن القرارات الجمهورية، قضت بإعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى، والمحكمة العليا، وهيئة التفتيش القضائي، بصورة جذرية؛ إذ قضى القرار بتعيين محسن يحيى طالب أبو بكر، رئيسًا لمجلس القضاء الأعلى، وعلي أحمد ناصر الأعوش، رئيسًا للمحكمة العليا، وناظم حسين سالم باوزير، رئيسًا لهيئة التفتيش القضائي وعضوًا في مجلس القضاء الأعلى،

4. وساطة قبلية تحتوي تصعيد قبائل الجوف ضد السعودية، عربي 21، في: 2022/11/27، متوفر على الرابط التالي:
HTTPS://SHORTEST.LINK/7T42

كما تضمَّن القرار تعيين قاهر مصطفي علي إبراهيم نائبًا عامًّا للجمهورية وعضوًا في مجلس القضاء الأعلى، وعلى عبوش عوض محمد عضوًا في المجلس وأمينًا عامًّا له. كما اشتمل القرار على تعيين كلٍّ مِن صباح أحمد صالح العلواني، وعبدالكريم سعد شرف النعماني، ومحمد علي أبكر محمد كديش، أعضاء في مجلس القضاء الأعلى.

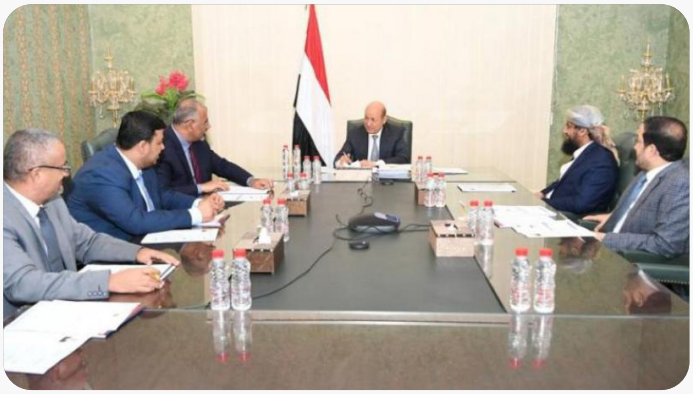

وأصدر رئيس مجلس القيادة قرارًا جمهوريًّا قضى بتعيين سهل محمد حمزة ناصر، وحيدان جمعان حيدان بن حيدان، نائبين لرئيس المحكمة العليا، وتعيين هزاع عبدالله عقلان اليوسفي، وشفيق أحمد محمد، وفهيم عبدالله محسن الحضرمي، ومحمد مهدي ناصر العولقي، أعضاء في المحكمة العليا.

وشمل القرار تعيين فوزي علي سيف بمنصب المحامي العام الأوَّل في الجمهورية، ونبيل هائل عبدالودود نائبًا لرئيس هيئة التفتيش القضائي لقطاع النيابة العامة، وناصر قاسم العوذلي نائبًا لرئيس التفتيش القضائي لقطاع المحاكم[5].

5. انظر نص قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي بشأن إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى، على وكالة الانباء اليمنية سبأ)، 2022/11/27، على الرابط:

HTTPS://WWW.SABANEW.NET/STORY/AR/88716

جدول رقم (3) يوضح:
الخصائص الرئيسة للمُعيَّنين في قيادة السلطة القضائية:

م	الاسم	الوظيفة	المحافظات الجنوبية/ الشمالية		الانتماء السياسي
1	**محسن يحي طالب أبوبكر**	رئيس مجلس القضاء الأعلى	لحج	الجنوبية	مستقل
2	**قاهر مصطفى علي**	نائب عام، عضو مجلس القضاء الأعلى	عدن	الجنوبية	نادي القضاة الجنوبي (المجلس الانتقالي)
3	**صباح أحمد العلواني**	عضو مجلس القضاء الأعلى	عدن	الجنوبية	نادي القضاة الجنوبي (المجلس الانتقالي)
4	**عبدالكريم سعد النعماني**	عضو مجلس القضاء الأعلى	ذمار	الشمالية	مستقل
5	**محمد علي أبكر كديش**	عضو مجلس القضاء الأعلى	حجة	الشمالية	مستقل
6	**علي عطبوش عوض**	عضو مجلس القضاء الأعلى وأمينًا عامًا له	أبين	الجنوبية	مستقل
7	**علي أحمد ناصر الأعوش**	رئيس المحكمة العليا	مأرب	الشمالية	المؤتمر
8	**سهل محمد حمزة ناصر**	نائبًا لرئيس المحكمة العليا	عدن	الجنوبية	مستقل
9	**حيدان جمعان حيدان**	نائبًا لرئيس المحكمة العليا	المهرة	الجنوبية	المؤتمر
10	**هزاع عبدالله عقلان اليوسفي**	عضوًا في المحكمة العليا	تعز	الشمالية	مستقل
11	**شفيق أحمد محمد**	عضوًا في المحكمة العليا	عدن	الجنوبية	مستقل
12	**فهيم عبدالله محسن الحضرمي**	عضوًا في المحكمة العليا	حضرموت	الجنوبية	مستقل
13	**محمد مهدي ناصر العولقي**	عضوًا في المحكمة العليا	حضرموت	الجنوبية	مستقل
14	**فوزي علي سيف**	المحامي العام الأول في الجمهورية	عدن	الجنوبية	مستقل
15	**ناظم حسين باوزير**	رئيس هيئة التفتيش القضائي	عدن	الجنوبية	نادي القضاة الجنوبي (المجلس الانتقالي)
16	**نبيل هائل عبدالودود**	نائبًا لرئيس هيئة التفتيش القضائي لقطاع النيابة العامة	عدن	الجنوبية	مستقل
17	**ناصر قاسم العوذلي**	نائبًا لرئيس هيئة التفتيش القضائي لقطاع المحاكم	عدن	الجنوبية	مستقل

مِن الجدول أعلاه يمكن التوقف عند المؤشرات التالية:

(1) توزيع المعيَّنين بحسب المحافظة:

حيث يتوزَّع القضاة المُعيَّنين إلى المحافظات الموضحة في الشكل التالي.

شكل رقم (5) يوضح:

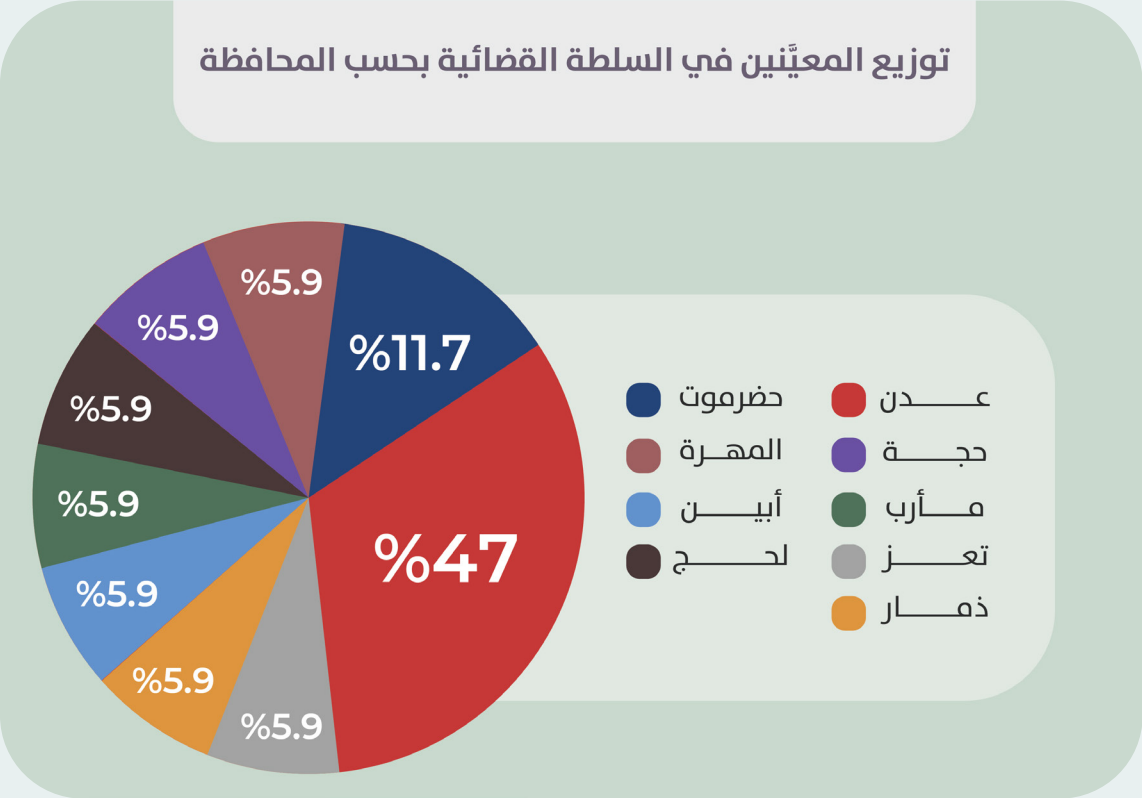

ويُظهر الشكل أنَّ:

47% من محافظـة عـــــدن.
11.7% من محافظة حضرموت.
5.9% من محافظة تعـــز.
5.9% من محافظـــــة لحج.
5.9% من محافظـــــة أبين.
5.9% من محافظـــــة مأرب.
5.9% من محافظة المهرة.
5.9%من محافظة حجـــة.
5.9%من محافظة ذمار.

(2) توزيع المعيَّنين بحسب المحافظات الجنوبية/ الشمالية:

يظهر الجدول أعلاه توزُّع القضاة المعيَّين في قيادات السلطة القضائية على المحافظات: الجنوبية والشمالية بحسب الشكل التالي.

شكل رقم (6) يوضّح:

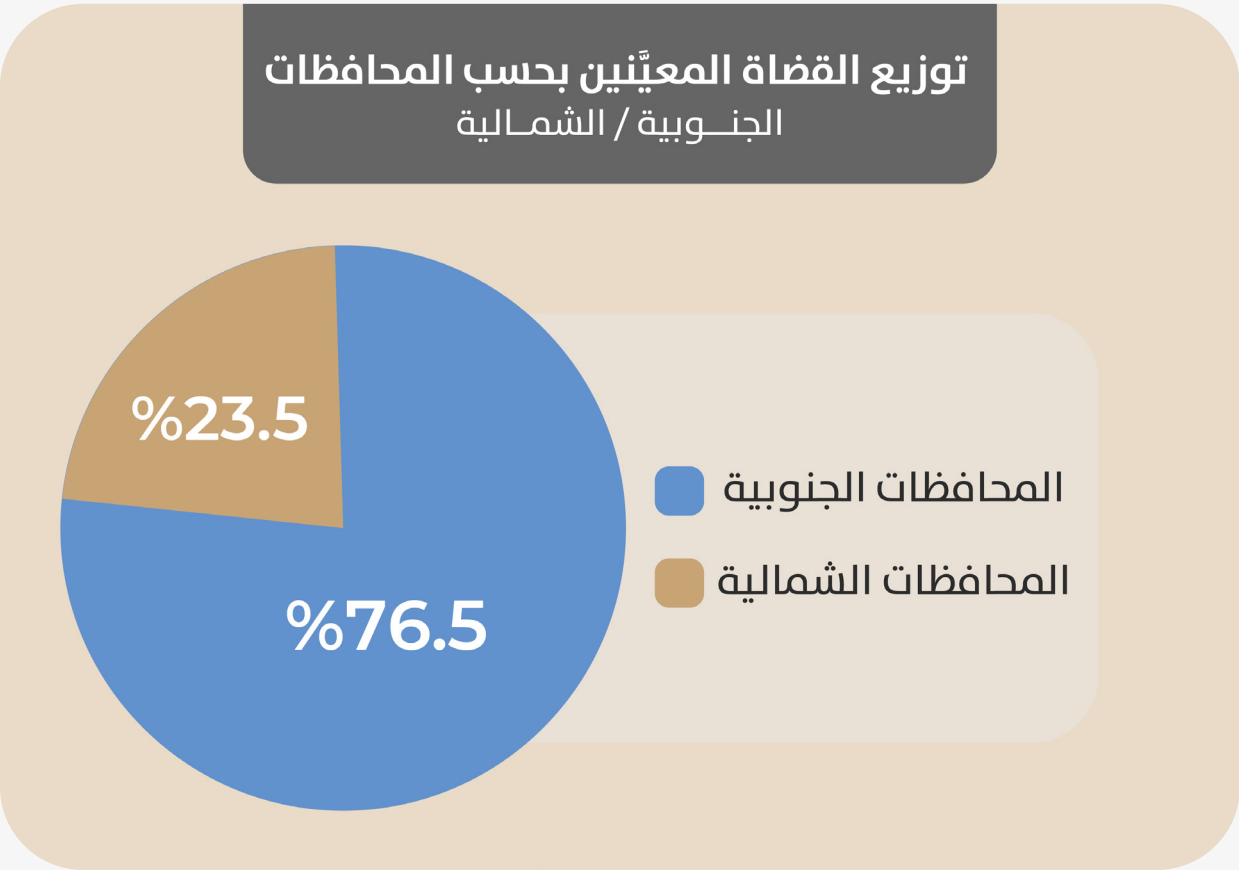

مِن الشكل أعلاه يتضح أنَّ من تم تعيينهم في قيادة السلطة القضائية يتوزعون كالتالي:

76.5% مِن المحافظات الجنوبية.

23.5% مِن المحافظات الشمالية.

(3) توزيع المعيَّنين في السلطة القضائية بحسب الانتماء السياسي:

يظهر الجدول توزُّع المعيَّنين في السُّلطة القضائية بحسب انتمائهم السياسي إلى ثلاث فئات، هي فئة المستقلين وهي الأغلب، وفئة لها ارتباط بالمجلس الانتقالي، وفئة لها ارتباط بالمؤتمر الشعبي العام.

شكل رقم (7) يوضّح:

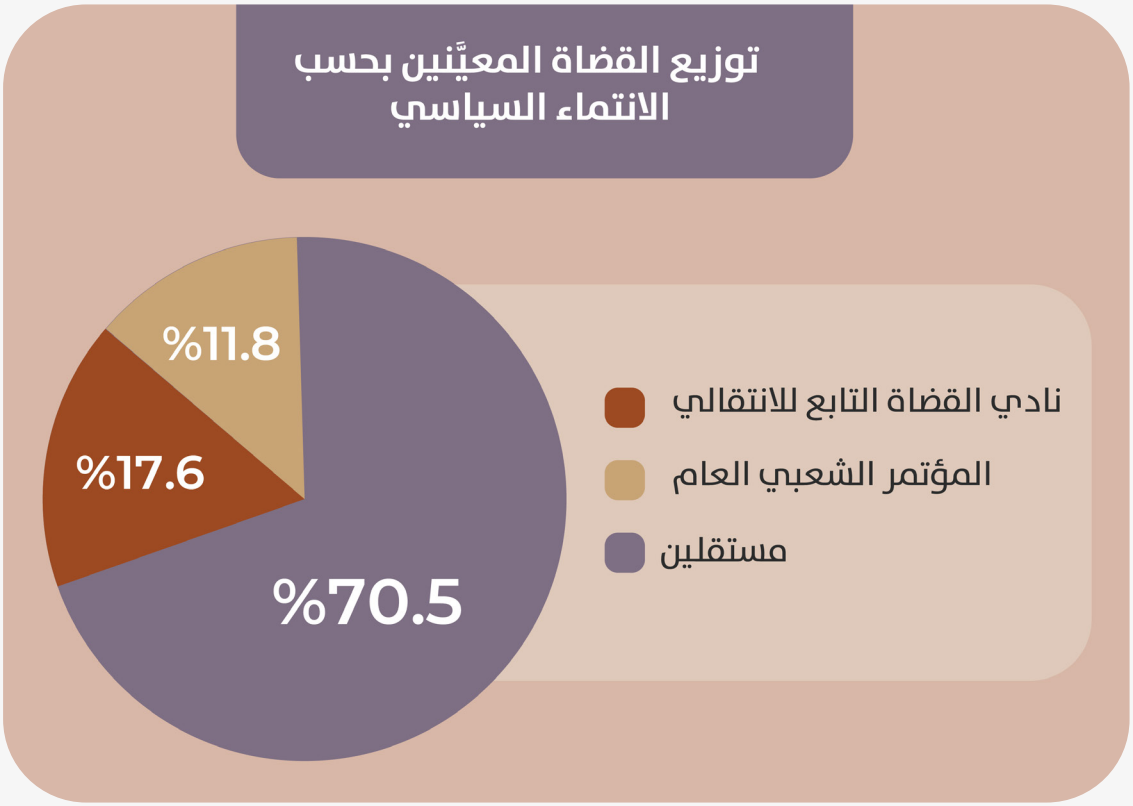

مِن الشكل أعلاه يتضح توزع المعيَّنين في قيادات السلطة القضائية على حسب الانتماء السياسي على النحو التالي:

70.5% مستقلِّين (وهذه النسبة طبيعية بحكم أن الدستور والقانون يلزم أعضاء السلطة القضائية بعدم الانتماء السياسي).

17.6% ينتمون إلى نادي القضاة الجنوبي، التابع لـ(المجلس الانتقالي الجنوبي.

11.8% ينتمون إلى حزب «المؤتمر الشعبي العام».

مِن جهة أخرى، أثارت التَّغييرات في السلطة القضائية لغطًا كبيرًا لأنَّها تمَّت بالمخالفة للإجراءات الدستورية، فقد جرى اختيار أعضاء مجلس القضاء الأعلى، ورئيس المحكمة العليا ونوَّابه، وكذا رئيس هيئة التفتيش القضائي ونوَّابه، دون ترشيح مِن قبل مجلس القضاء الأعلى، ما اضطرَّ رئيس مجلس القيادة الرئاسي إلى التَّعهُّد بـ«التزام مجلس القيادة الرئاسي بالاستجابة مستقبلًا لطلب إعادة النظر في القرارات التي ينطبق عليها عدم الدستورية بموجب أحكام باتة ونهائية»، معربًا عن ثقته وأعضاء مجلس القيادة بالقضاة في تقدير حقيقة الوضع، ومراعاة الظروف الاستثنائية، وأهمية العمل سويًّا لحماية التوافق القائم، وسد الثغرات القانونية والمعرفية التي تواجهها السلطات التنفيذية، خلال المرحلة الراهنة، وتقديم المشورات اللازمة بهذا الشأن[6].

6. الرئاسي اليمني يشدد على استقلالية السلطة القضائية غداة تغييرات واسعة، الصحوة نت، في:2022/11/72، متوفر على الرابط التالي:

HTTPS://SHORTEST.LINK/3S0J

تعيين في مجلس الشورى:

استتبع التَّعيين في المؤسسات القيادية بالسلطة القضائية، تعيين عدد مِن القيادات السابقة بمجلس القضاء في مجلس الشورى، وخاصة أربعة مِنهم، على النحو الذي يظهره الجدول التالي.

جدول رقم (4)يوضح:

خصائص الشخصيات المعيَّنة في مجلس الشورى:

م	الاسم	المحافظة		الانتمـــاء السياسي
1	**حمود عبدالحميد الهتار**	إب	الشمالية	المؤتمر
2	**علي عوض ناصر**	عدن	الجنوبية	مستقل
3	**أحمد عمر بامطرف**	حضرموت	الجنوبية	مستقل
4	**علي ناصر سالم**	أبين	الجنوبية	المؤتمر

عمر «مجلس القيادة الرئاسي» تضمنت تعيينات في مواقع قيادية أخرى، يتضمنها الجدول التالي:

جدول رقم (5) يوضح:
من تمَّ تعيينهم بقرارات جمهورية خلال الثمانية الأشهر مِن عمر مجلس القيادة الرئاسي

م	الاسم	التاريخ	الموقع	المحافظة الانتماء الجغرافي		الانتماء السياسي
1	**محمد الغيثي**	21 أبريل	رئيس هيئة التشاور والمصالحة الوطنية	شبوة	الجنوبية	الانتقالي
2	**صخر الوجيه**	21 أبريل	قيادة هيئة التشاور والمصالحة الوطنية	الحديدة	الشمالية	المؤتمر
3	**عبدالملك المخلافي**	21 أبريل	قيادة هيئة التشاور والمصالحة الوطنية	تعز	الشمالية	الناصري
4	**جميلة علي رجاء**	21 أبريل	قيادة هيئة التشاور والمصالحة الوطنية	تعز	الشمالية	المؤتمر
5	**أكرم العامري**	21 أبريل	قيادة هيئة التشاور والمصالحة الوطنية	حضرموت	الجنوبية	مؤتمر حضرموت الجامع
6	**د. يحي الشعيبي**	10 مايو	مدير مكتب رئيس الجمهورية	الضالع	الجنوبية	المؤتمر
7	**قاهر مصطفى علي**	25 مايو	النائب العام	عدن	الجنوبية	نادي القضاة الجنوبي (المجلس الانتقالي)
8	**محسن محمد الداعري**	28 يوليو	وزير الدفاع	الضالع	الجنوبية	التوافق
9	**سعيد سليمان الشماسي**	28 يوليو	وزير النفط	حضرموت	الجنوبية	الانتقالي
10	**مانع صالح بن يمين**	28 يوليو	وزير الكهرباء والطاقة	حضرموت	الجنوبية	الانتقالي
11	**سالم محمد الحريزي**	28 يوليو	وزير الأشغال	المهرة	الجنوبية	المؤتمر
12	**مبخوت مبارك بن ماضي**	31 يوليو	محافظ حضرموت	حضرموت	الجنوبية	المؤتمر
13	**رأفت إبراهيم الثقلي**	31 يوليو	محافظ سقطرى	سقطرى	الجنوبية	الانتقالي
14	**محسن يحي أبوبكر**	3 أغسطس	رئيس مجلس القضاء الأعلى	لحج	الجنوبية	مستقل
15	**قاهر مصطفى علي**	3 أغسطس	النائب العام وعضو مجلس القضاء الأعلى	عدن	الجنوبية	نادي القضاة الجنوبي (المجلس الانتقالي)
16	**صباح أحمد العلواني**	3 أغسطس	رئيس هيئة التفتيش القضائي	عدن	الجنوبية	نادي القضاة الجنوبي (المجلس الانتقالي)

17	**عبدالكريم سعد النعماني**	3 أغسطس	عضـــو مجلس القضاء الأعلى	ذمار	الشمالية	مستقل
18	**محمد علي كديش**	3 أغسطس	عضـــو مجلس القضاء الأعلى	حجة	الشمالية	مستقل
19	**علي عطبوش عوض**	3 أغسطس	عضـــو مجلس القضاء الأعلى	أبين	الجنوبية	مستقل
20	**على أحمد الأعوش**	3 أغسطس	رئيس المحكمة العليا وعضو مجلس القضاء الأعلى	مأرب	الشمالية	المؤتمر
21	**سهل محمد حمزة ناصر**	3 أغسطس	عضو مجلس القضاء الأعلى وأمـــين عـــام المجلـــس	عدن	الجنوبية	مستقل
22	**حيدان جمعان حيدان**	3 أغسطس	نائب رئيس المحكمة العليا	المهرة	الجنوبية	المؤتمر
23	**هزاع عبدالله اليوسفي**	3 أغسطس	نائب رئيس المحكمة العليا	تعز	الشمالية	مستقل
24	**شفيق احمد محمد**	3 أغسطس	عضو المحكمة العليا	عدن	الجنوبية	مستقل
25	**فهيم عبدالله الحضرمي**	3 أغسطس	عضو المحكمة العليا	حضرموت	الجنوبية	مستقل
26	**محمد مهدي العولقي**	3 أغسطس	عضو المحكمة العليا	حضرموت	الجنوبية	مستقل
27	**فوزي علي سيف**	3 أغسطس	عضو المحكمة العليا	عدن	الجنوبية	مستقل
28	**ناظم حسين باوزير**	3 أغسطس	المحامي العام الأول في الجمهورية	حضرموت	الجنوبية	نادي القضاة الجنوبي (المجلـــس الانتقالي)
29	**نبيل هائل عبدالودود**	3 أغسطس	نائب رئيس هيئة التفتيش القضائي لقطاع النيابة العامة	عدن	الجنوبية	مستقل
30	**ناصر قاسم العوذلي**	3 أغسطس	نائب رئيس التفتيش القضائي لقطاع المحاكم	عدن	الجنوبية	مستقل
31	**علي ناصر سالم**	3 أغسطس	عضو مجلس الشورى	أبين	الجنوبية	المؤتمر
32	**حمود عبدالحميد الهتار**	3 أغسطس	عضو مجلس الشورى	إب	الشمالية	المؤتمر
33	**علي عوض ناصر**	3 أغسطس	عضو مجلس الشورى	عدن	الجنوبية	مستقل
34	**أحمد عمر بامطرف**	3 أغسطس	عضو مجلس الشورى	حضرموت	الجنوبية	مستقل
35	**العميد/ حسين العجي العواضي**	10 أكتوبر	محافظ الجوف	مأرب	الشمالية	الاشتراكي
36	**العقيد ركن/ محمد عبده محمد الاشول**	10 أكتوبر	قائد محور الجوف	إب	الشمالية	المؤتمر

37	**الكابتن/ أحمد مسعود العلواني**	2 يونيو	مستشار وزير النقل	عدن	الجنوبية	الانتقالي
38	**العميد/ محسن على ناصر مرصع**	27 أكتوبر	قائد محور الغيظة، بالإضافة إلى كـــــونه قائد الشرطة العسكرية بمحافظة المهرة	المهرة	الجنوبية	الانتقالي
39	**أحمد حامد لملس**	20 يونيو	وزير الدولة، عضو مجلس الوزراء، إضافة إلى كونه محافظًا لمحافظـــة عدن	شبوة	الجنوبية	الانتقالي
40	**أنور محمد كلشات**	20 يونيو	رئيس جامعة المهرة	المهرة	الجنوبية	مجلس المهرة وسقطـــرى
41	**العميد الركن/ عادل علي بن علي هادي**	8 أغسطس	قائد محور عتق وقائد اللواء 30 مدرع	شبوة	الجنوبية	المؤتمر
42	**عقيد/ مهيم سعيد محمد ناصر**	8 أغسطس	قائد قوات الأمن الخاص فـرع محافظـــة شبوة	شبوة	الجنوبية	مستقل
43	**عميد ركن/ فؤاد محمد النسي**	8 أغسطس	مدير عام شرطة محافظة شبوة	شبوة	الجنوبية	الانتقالي
44	**عميد ركن/ فائز منصور قحطان**	14 أغسطس	قائد المنطقة العسكرية الثانية	حضرموت	الجنوبية	الانتقالي
45	**المهندس/ وائل محمود طرموم**	6 أغسطس	مدير المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية	عدن	الجنوبية	الانتقالي
46	**ناصر محمود قاسم**	2 يونيو	رئيس مجلس إدارة شركة الخطـوط الجوية اليمنية	عدن	الجنوبية	الانتقالي

ومن الجدول أعلاه يتضح التالي:

1- هيمنة المحافظات الجنوبية على التعيينات التي صدرت بها قرارات جمهورية، وبنسبة تبلغ **(78.2%)**، فيما جرى تعيين ما نسبته **(21.8%)** مِن المحافظات الشمالية. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (8) يوضّح:

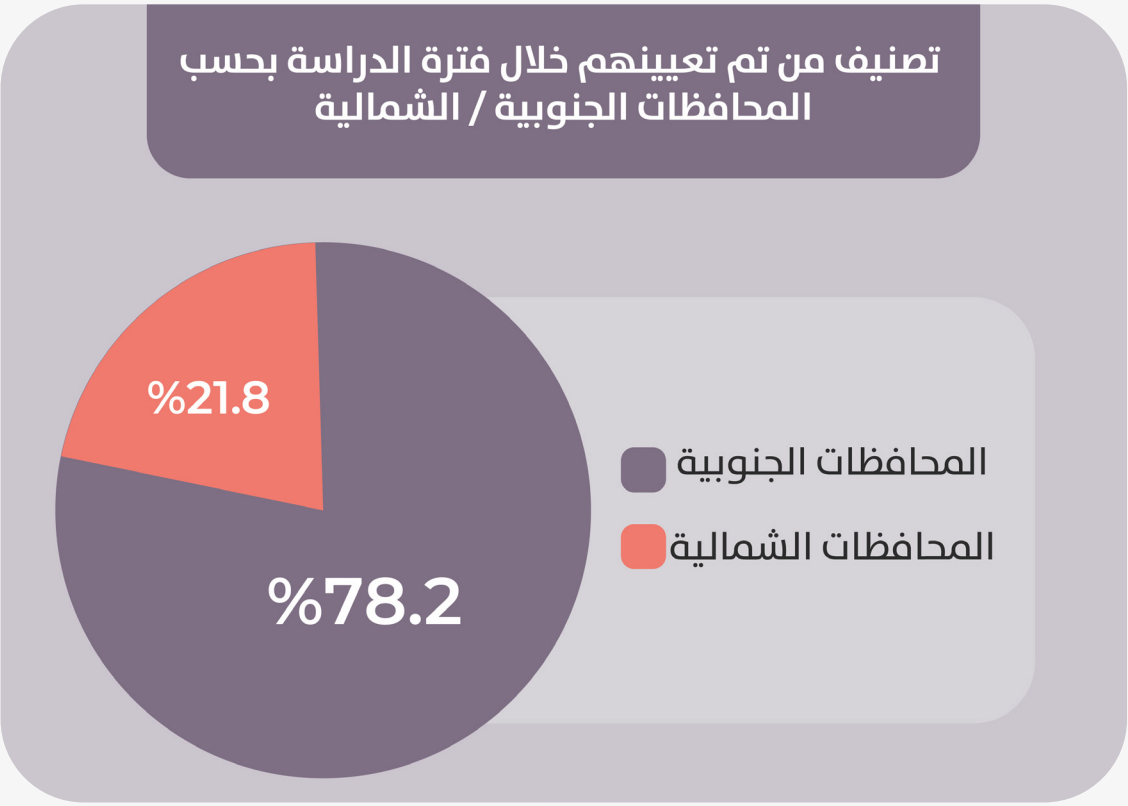

مِن الشكل أعلاه يتضح أنَّ:

78.2% ممَّن عُيِّنوا خلال فترة الدراسة ينتمون إلى المحافظات الجنوبية.

21.8% ممَّن عُيِّنوا خلال فترة الدراسة ينتمون إلى المحافظات الشمالية.

2- تركَّزت التَّعيينات في محافظات بذاتها؛ فقد كان توزيع من تم تعيينهم بحسب المحافظات كما تظهره الخارطة التالية:

خارطة رقم (1) توضح:
تصنيف المعيَّنين بقرارات جمهورية خلال فترة الدراسة بحسب المحافظات:

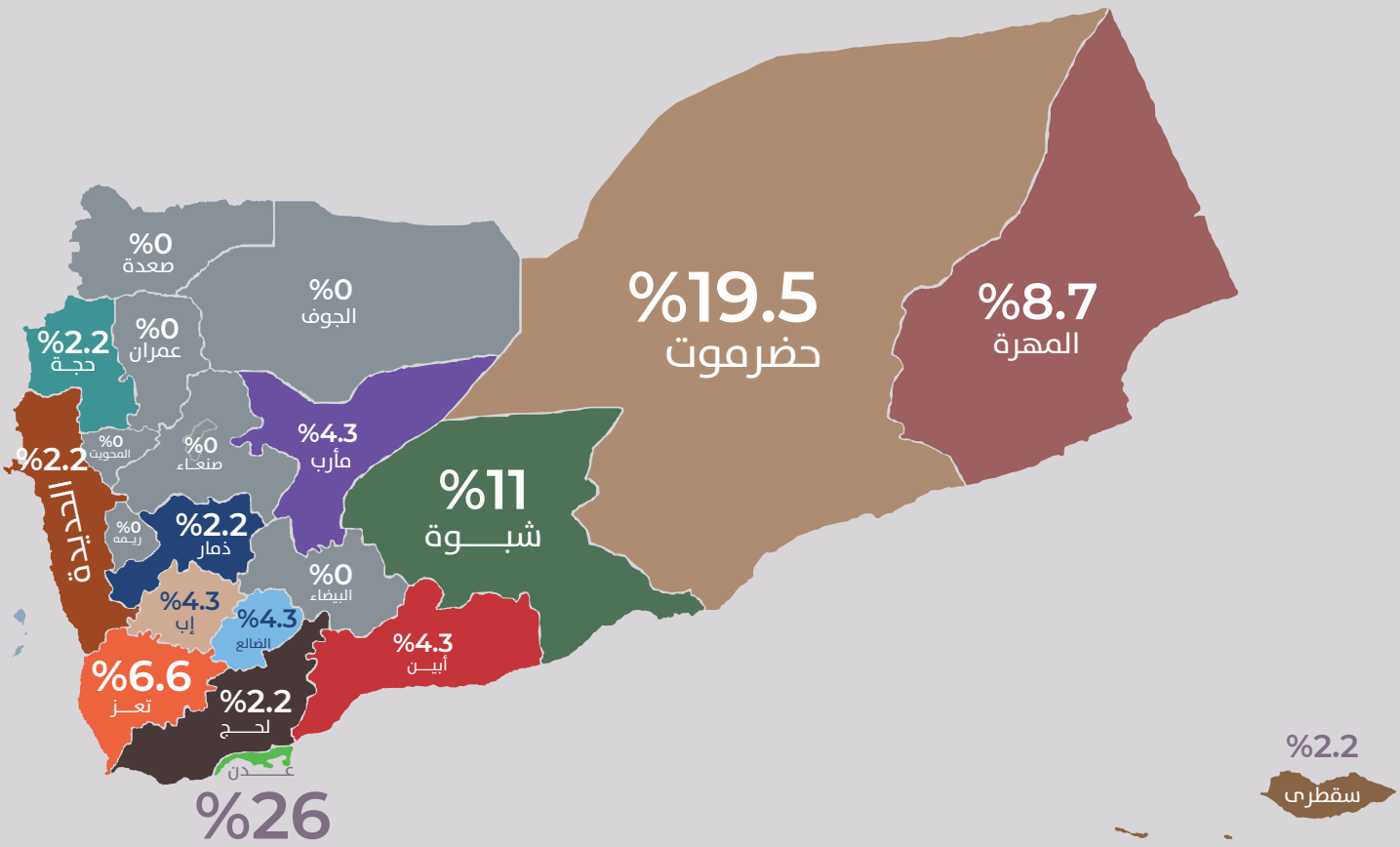

ومن الخارطة يتضح أن النصيب الأكبر مِن التوظيف كان لصالح محافظة عدن **(26%)**، وحضرموت **(19.5%)**، وشبوة **(11%)**، والمهرة **(8.7%)**.

3- اتِّجاه التَّعيينات -مِن حيث الانتماء السياسي- لصالح "المجلس الانتقالي" الجنوبي، وحزب "المؤتمر الشعبي العام"، بحسب الشكل التالي.

شكل رقم (9) يوضّح:

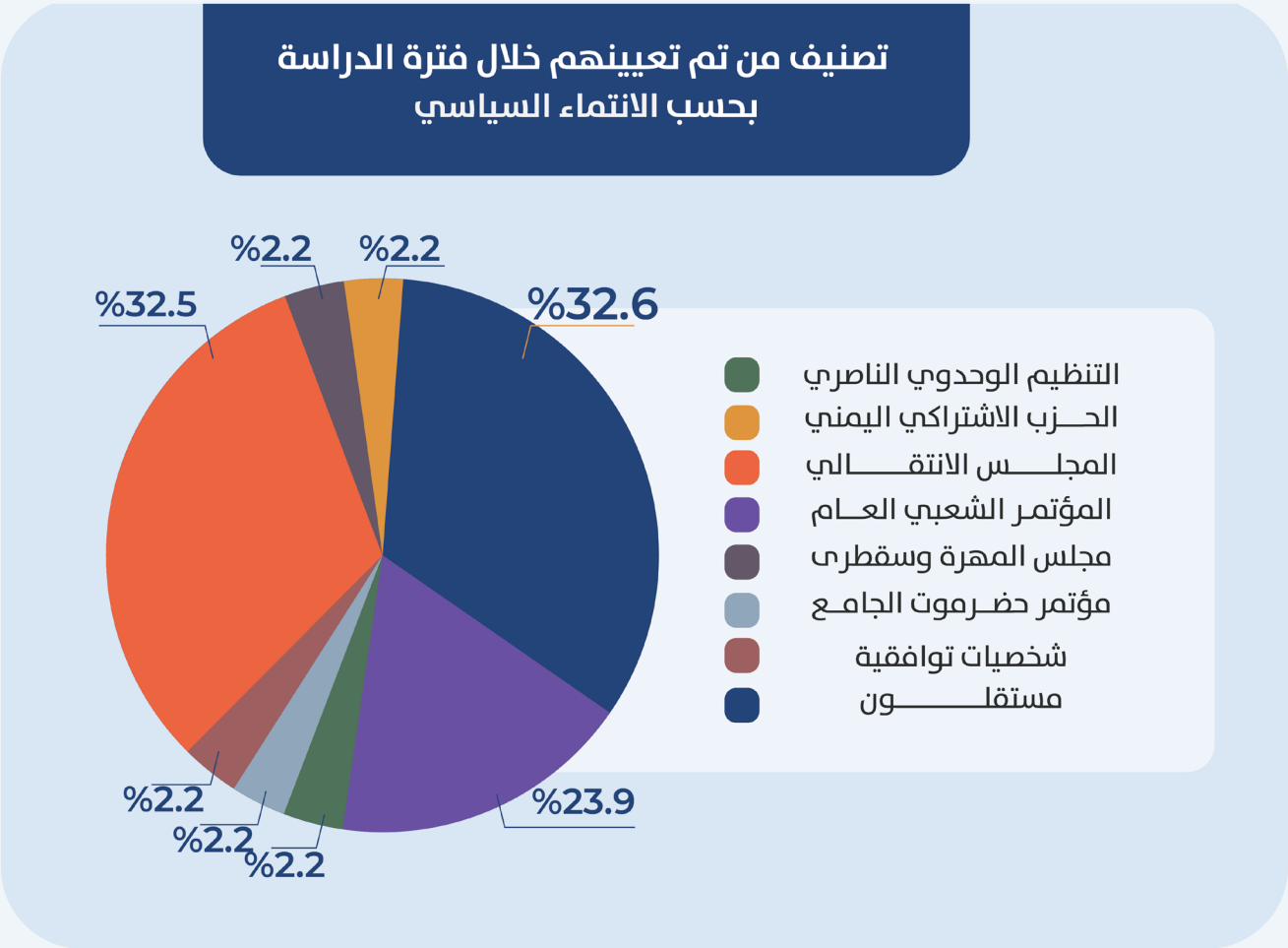

مِن الشكل أعلاه يتضح أن من تم تعيينهم خلال فترة الدراسة يتوزعون سياسيا على النحو التالي:

32.5% المجلس الانتقالي الجنوبي.

23.9% المؤتمر الشعبي العام.

2.2% مؤتمر حضرموت الجامع.

2.2% مجلس المهرة وسقطرى.

2.2% التنظيم الوحدوي الناصري.

2.2% الحزب الاشتراكي اليمني.

2.2% شخصيات توافقية.

32.6% مستقلُّون، أو ليس لهم انتماء واضح. (كان مِن الطبيعي أن تكون نسبة المستقلِّين مرتفعة، بل كان يجب أن تكون أكبر مِن ذلك، لأنَّ الجزء الأكبر مِن التعيين كان في السلطة القضائية، ومع هذا يبدو أنَّ الاستقطاب الحاد بين القوى السياسية أدَّى إلى تسييس بعض أعضاء السلطة القضائية.)

الاستنتاجات العامة:

1- تعامل مجلس القيادة الرئاسي بحذر مع ملف التوظيف، فلم يتوسّع بشكل كبير في إصدار قرارات لتعينات في المواقع القيادية العليا في الدولة، وأبقاها في أضيق الحدود، ولعل ذلك يعود إلى جُملة من الأسباب، ومنها: تحفز الكثير مِن الأطراف وتطلّعها إلى تعيين أنصارها في المواقع القيادية في الدولة، والخشية مِن تسبُّب التعيينات الجديدة في إثارة الخلافات داخل المجلس وإثارة الانقسامات داخله وبين المكونات المنضوية في إطاره، وحالة التشبُّع في التعيين خلال المرحلة السابقة، ومحدودية ما بحوزته من موارد اقتصادية، وطبيعة المرحلة التي تتقدَّم فيها اعتبارات المعركة العسكرية مع الحوثيين على غيرها من الاعتبارات، ووقوع قرارات التعيين تحت الرصد مِن قبل النشطاء والإعلاميين، والقوى السياسية.

2- بالرغم مِن أنَّ الشراكة الوطنية هي العنوان الأبرز للمرحلة التي يقودها مجلس القيادة الرئاسي، إلَّا أن الأمر عانى من الكثير من الاختلالات، ومنها:

أ. أن الغالبية العظمى من قرارات التعيين كانت لحساب المحافظات الجنوبية، وبنسبة تبلغ **(78.2%)**، في مقابل **(21.8%)** للمحافظات الشمالية بالرغم من التفاوت الكبير في توزيع السكان لصالح المحافظات الأخيرة.

ب. كان النصيب الأكبر مِن التوظيف على مستوى المحافظات لصالح محافظات: عدن وحضرموت وشبوة وبنسب **(26%)**، **(19.5%)**، **(11%)**، على التوالي **وفي المقابل غابت كل مِن: عمران، صنعاء، أمانة العاصمة، صعدة، المحويت، ريمة، البيضاء، الجوف عن الحضور في القرارات الخاصة بالتعيِّينات في المواقع القيادية بالدولة،** خلال الفترة محل الدراسة.

(ج). حصل "المجلس الانتقالي" الجنوبي، وحزب "المؤتمر الشعبي العام" على العدد الأكبر من قرارات التعيين، بنسبة (**32.5%**، و**23.9%**) على التوالي، **وفي المقابل غاب حزب "الإصلاح" والتيار الذي يمُثله من أي حضور في التعيين،** وأكثر مِن ذلك فقد جرى تسويق عمليات التعيين من قبل أطراف سياسية وإعلامية على أنَّها إقصاء للإصلاح واستهداف له، لا سيما بعد تراجع رئيس مجلس القيادة عن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بخصوص تعيين نواب للمحافظين الذين تم تعيينهم، على نحو ما سبق.

3- مع أنَّ القرارات تصدر باسم «مجلس القيادة الرئاسي»، وبتوقيع رئيس مجلس القيادة، إلَّا أنَّ بعض المصادر أوضحت أنَّ عددًا مِنها صدر بالتوافق، وخاصَّة القرارات التي صدرت في الشهور الأولى من عمر المجلس، كما هو الحال في قرار تشكيل اللجنة العسكرية والأمنية؛ وبعد خروج معظم أعضاء مجلس القيادة مِن عدن على إثر الأحداث التي جرت في شبوة، يُرجَّح أنَّ بعض القرارات غاب عنها التوافق، وصدرت مفتقدة لذلك، وكان بعضها بإيعاز مِن المملكة العربية السعودية، للتعامل مع التطورات السياسية ومقتضيات الحرب.

توصيات لصنَّاع السياسات:

1- ضرورة إخضاع قرارات التعيين في المواقع القيادية العليا في الدولة للتوافق بين أعضاء مجلس القيادة، إذ أنَّ التوافق سيلعب دورًا كبيرًا في الحدِّ مِن التوسع في قرارات التعيين التي لا لزوم لها، وبخلاف ذلك فإنَّ القفز على مبدأ التوافق سيجعل رئيس وبعض أعضاء مجلس القيادة تحت ضغط بعض المكونات السياسية والعسكرية، وقد يجعل المجلس عرضة للتفكُّك.

2- على مجلس القيادة الرئاسي مراعاة توزيع المواقع القيادية العليا في الدولة على الأقاليم قدر الإمكان.

3- على مؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، ودولتي التحالف، والجهات الدولية، الضغط لإدراج شروط الكفاءة والنزاهة ضمن المعايير التي يجب الالتزام بها عند التعيين في المواقع القيادية العليا في الدولة.

4-يجب على النشطاء السياسيين والفاعلين في منظمات المجتمع المدني تفعيل الشكاوى القضائية، وتقديم العرائض المدعَّمة بالحجج ضد المسئولين الفاسدين، وعلى وسائل الإعلام، ومنظمَّات المجتمع المدني، الضغط لعدم تدوير الشخصيات التي لديها قضايا فساد منظوره أمام القضاء.

الجمهورية اليمنية – محافظة تعز - +967715605560
تركيـا - إسـطنبـول - برج إسطنبول - +905318883336
WWW.MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER